هل تونس مقبلة على "تونسيامي" جديد؟

عبدالنور تومي

تعيش تونس الآن محطة مفصلية بعد ثورة الياسمين عام 2011، التي أدت إلى الإطاحة بالرئيس الراحل زين العابدين بن علي، واهتزاز منظومة حكمه بشكل غير مسبوق في تاريخ دولة الاستقلال، ليكون ذلك في الحقيقة نقطة انطلاق لزلزال سياسي قلب كل المعادلات في منطقة جغرافية تمتد من مالي والصحراء الكبرى غرباً، وصولا الى جبال أفغانستان شرقاً. حيث اندلعت تبعاً للتغيير الذي حصل في تونس، موجة من الثورات التي أخذت تجتاح كل أرجاء العالم العربي وتهز أركانه، حتى أصبحت الصورة أشبه بإعصار ينطلق من تونس. وذاك ما أصطلح عليه أكاديمياً وإعلامياً بـ"تونسيامي" Tunisiami، نسبة للإعصار "تسونامي Tsunami"، والذي طبعت نتائجه مجمل السلوك ومعالم العمل السياسي في كل المنطقة العربية، حيث انقسمت نخب الدول العربية بين معارض ومساند لهذه الموجة. وبعد انقضاء عقد من الزمن، لم تستطع النخب التونسية (سياسيين وإعلاميين، نقابيين، مثقفين، حقوقيين،...الخ) أن تتوصل إلى عقد اجتماعي توافقي يحمي إنجازات ثورة الياسمين. لقد كانت مرحلة في عمومها، مطبوعة بغلبة التعصب

> يشبه الوضع التونسي الراهن وضع دول أمريكا اللاتينية بعد سقوط الأنظمة الديكتاتورية, في الأرجنتين مثلا. اذ أن النخب في تونس منقسمة والأحزاب فيها تائهة والسلطة فيها مرتبكة. أما الشعب فقد بات يكفر بالديمقراطية وآلياتها, بما سيجبر كل هذه النخب الفكرية والسياسية للاستعداد لقبول التغيير الإجباري أو القسري في النهاية.

الفكري والإيديولوجي على حساب الحكمة والواقعية؛ رغم التجربة الطويلة لجل النخب السياسية بمختلف تياراتها الفكرية في تونس، الا ان ما آل اليه المشهد التونسي بعد عشرية من الزمن، يفترض وضع نقاط استفهام عديدة حول منسوب نضجها السياسي ومدى أهليتها للحكم.

الهروب نحو المجهول

إن انقسام الطبقة السياسية في تونس جرّ مستقبل البلد نحو المجهول، تاركاً التونسيين بين الحيرة والهربة، الهروب ليس إلى الأمام فقط وإنما إلى إيطاليا ومالطا بحثاً عن العيش الكريم وحياة أفضل. حيث أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو بالعامية المغاربية بـ"الحرقة"، فالظلم ظاهرة اجتماعية في وسط كبير عند شرائح المجتمع التونسي بمختلف طياته الاجتماعية والثقافية، وفي مقدمتهم الشباب المتعلم الحامل لشهادات جامعية. إن تعميم هذه الظاهرة في المجتمعات المغاربية والسورية واللبنانية جعلها تأخذ قسطاً واسعاً في خطاب الرئيس قيس سعيّد في خطابه في القمة العربية الأخيرة التي انعقدت في الجزائر.

عرفت تونس خلال الأسابيع الأخيرة تحرّكات احتجاجية، لكن هذه الاحتجاجات ليست بحدث جديد أو استثنائي في الحقيقة، فذاك ما تعرفه البلاد طيلة العقد الأخير على الأقل، بشكل دوري، طيلة كل خريف وصلاً لبداية كل شتاء. لكن هذه المرة كل المؤشرات تضيء بالأحمر، وتونس كلها تغلي، بسبب انهيار القدرة الشرائية للمواطن وغلاء المعيشة وفقدان بعض اللوازم الأساسية من الأسواق، منذ جائحة كوفيد - 19, التي كانت لها تداعيات سلبية على التونسيين, صحياً واقتصادياً, بسبب انهيار قطاع السياحة الذي يعد العمود الفقري للاقتصاد التونسي, ناهيك عن التداعيات المباشرة للحرب الروسية-الأوكرانية, ضف إلى ذلك الانسداد السياسي والأزمة الدستورية الناتجة عن أحداث 25 يونيو / تموز 2021. كل هذه العوامل دفعت المتتبع للشأن التونسي أن يطرح السؤال التالي: ماذا حدث للاستثناء التونسي؟

هذا الاستثناء ميزة عرفتها تونس منذ عهد الرئيس لحبيب بورقيبة. هل الاستثناء التونسي تحوّل إلى قاعدة كباقي الدول العربية؟ هل عجزت النخب والقيادات التونسية عنى إيجاد

حلول ناجعة لمشاكل التونسيين، الذين حلموا بحياة أفضل بعد سقوط منظومة الرئيس بن على. حلم تحوّل لكابوس بعد حركة 25 يونيو / تموز 2021 وانتخاب دستور جديد في 25 يونيو / تموز 2022, الذي أدخل البلاد في أزمة مؤسساتية ومالية خانقة, مما قد تزيد تعقيداً في خارطة طريق الرئيس قيس سيعّد الذي بدا أنه لا يعترف بدور الأحزاب, بل سعى إلى تقزيمها, وشيطنة حزب النهضة, هذا الحزب الذي وقع في فخ معادلة الشرعية والمشروعية ليلة 25 يونيو/ تموز 2021.

الأوضاع اليوم معقدة لحزب النهضة، كونه جنّب البلاد العنف السياسي المنهج من أطراف إقليمية، التي كانت تريد جر تونس إلى المجهول المعلوم.

شبح الديكتاتورية والحكم الفردي

يشبه الوضع التونسي الراهن وضع دول أمريكا اللاتينية بعد سقوط الأنظمة الديكتاتورية، في الأرجنتين مثلا. اذ أن النخب في تونس منقسمة والأحزاب فيها تائهة والسلطة فيها مرتبكة. أما الشعب فقد بات يكفر بالديمقراطية وآلياتها، بما سيجبر كل هذه النخب الفكرية والسياسية للاستعداد لقبول التغيير الإجباري أو القسري في النهاية. ومن تجليات ذلك الاحتجاجات اليومية والهجرة غير الشرعية التي سرعان ما قد تتحوّل إلى بركان عنيف. فهل يجعل ذلك رئيس الجمهورية قيس سعيّد يعود إلى رشده ويثمن شعاره الذي رفعه في تشرين الأول/ أكتوبر 2019 "الشعب يريد".

الشعب يريد بدون شك عدالة اجتماعية وحياة أفضل في تونس وليس في أوروبا. والشعب يريد من ناحية أخرى مطالبة نخبه السياسية والفكرية بأن تفكر أفقياً وتوافقياً، فالشعب أصبح يريد نخباً براغماتية متمكنة ومتكونة، قادرة على خدمة الشعب ومطالبه المشروعة التي ضحى من أجلها محمد البوعزيزي في شتاء 2010، وخرج معه الملايين من التونسيين مساندين حتى خلع بن علي.

تونس اليوم تعيش حالة اقتصادية سيئة تراهن عليها المعارضة لمزيد تعليل أطروحتها بانهيار القدرة الشرائية للمواطن وانعدام الرؤية المستقبلية لسياسات عامة ناجعة لدى السلطة القائمة، وذلك ما أفقد فعلياً الرئيس قيس سعيّد كثيراً من زخمه الشعبي الذي كان قد تمتع به سابقاً. لكن هذه المعارضة لاتزال منقسمة وهي الأخرى لم ينضج لديها بعد، مشروع سياسي توافقي جامع يلبي حاجيات المواطن الضرورية.

كما أن هذه المعارضة لاتزال طامحة للحصول على شعبية واسعة تعزل قيس سعيّد وتنهي ولايته، رغم أن ولايته القانونية مازالت مستمرة لسنتين. لكن هذا المطمح لا يتجاوز في أحسن الحالات كونه أحد السيناريوهات الممكنة، في ظرف إقليمي ضبابي ومعقد، تحرّكه محددات دولية ليس لتونس القدرة على إداراتها. كل هذه العوامل تؤدي إلى تعطيل السير المنتظم للدولة ومؤسساتها. ولكن غياب مشروع وقيادة موحدة للمعارضة، جعل إدارة قيس سعيّد تستغل هذا الضعف وتستبعد من حساباتها أي حراك شعبي قد يكون عشوائيا ويؤدي بالبلاد إلى الفوضى وعدم الاستقرار.

هذا أمر مستبعد لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية خاضعة للمعادلات الجيوسياسية للدول المجاورة، ومنها الجزائر، التي لم ولن تسمح بتحول تونس لنسخة ثانية من الحالة الليبية، الجزائر لا تقبل بأن ترى على حدودها المزيد من الدول الفاشلة أو دول ميليشيات. الأمر الجديد في ديناميكية النزاع التونسي-التونسي هو دخول الجيش على الخط. هذا وقد باتت كثير من فئات النخبة التونسية، خاصة التيار الليبرالي العلماني مراهنة على

إدماج الجيش في السياسة. هذا يبقى في يد الرئيس قيس سعيّد الذي كان قد لمّح مرّات عديدة في خرجاته الإعلامية على دور الجيش في استقرار البلاد.

إن انقلاب قيس سعيد على دستور 2014 وإنهاء النظام شبه البرلماني كان بمباركة الجيش التونسي الذي عرف عنه أنه جيش محايد ولا يخوض في السياسة. لهذا بدأت تشعر النخب التونسية بهذا الخطر الوجودي لفرضية الاستثناء التونسي منذ حكم الرئيس الراحل لحبيب بورقيبة، فتقبل المواطن العادي بتعميم فكرة الحكم الفردي في ظل منظور شمولي. هذا ما أفرزه الدستور الجديد الذي أختلف حوله غالبية التونسيين سياسيين ونخب، مما جعل الرئيس قيس سعيّد ينفرد بتمريره في جوّ سياسي يسوده الانقسام والاستقطاب.

معضلة الهجرة غير الشرعية

أهم تحدي تواجهه إدارة الرئيس قيس سعيد بعد الأزمة المالية الخانقة وانهيار القدرة الشرائية معضلة الهجرة غير الشرعية، التي أصبحت مسألة أمن وطني ومتوسطي، تهدد دول أوروبية على غرار إيطاليا ومالطا التي باتت تواجه صعوبات كبيرة في استقبال مئات المهاجرين غير الشرعيين ليس من جنسية تونسية وليبية فقط، بل تفاقم الأمر وازدادت المأساة، حيث أصبح يبحر عدد هائل من هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات دول الساحل الأفريقي، وأخيراً حتى من مصر والسودان والصومال. يبحرون جميعاً على تلك القوارب التي بدأت تعرف بقوارب الموت من الشواطئ الليبية والتونسية نحو مالطا وإيطاليا. مما يجعل الدول المقابلة تواجه مشاكل لوجستية كبيرة في مواجهة هؤلاء المعذبين في الأرض بإعادة الآلاف منهم إلى بلدانهم. كما أن تلك الأمواج البشرية الهادرة عبر مضيق صقلية، كثيراً ما تتحوّل إلى فجيعة إنسانية تحرج الضمائر الإنسانية.

في الجهة المقابلة تصاعدت المخاوف من قبل حزب اليمين المتطرف في إيطاليا الذي وصل للحكم بقيادة حزب أخوّة إيطاليا، حيث وعدت رئيسة الحكومة الإيطالية الجديدة جورجيا ميلوني بوضع حد لهذه الظاهرة، التي تعتبرها مسألة تهديد لأمن وسلامة الإيطاليين، هذه المسألة الإنسانية التي تحوّلت إلى سلعة انتخابية في خطاب اليمين المتطرف ليس في إيطاليا فحسب بل حتى في فرنسا وهولندا والسويد، وبناء على الأحداث الراهنة والاتجاهات المتوقعة، فإن استمرار الوافدين شهرياً وربما بمئات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال على الحدود الجنوبية للدول المتوسطية ينبغي ألا يكون مفاجأة لهم.

حالياً، وبرغم التصريحات الصاخبة والمتضاربة، يجب على حكومات هذه الدول الاعتراف بأن موجات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ستستمر في نسق تصاعدي، لأشهر أو لسنوات مقبلة، ولا سيما في ظل استمرار غياب سياسات عامة ناجعة للدوّل المصدرة لهؤلاء اليائسين من مستقبل وحياة أفضل في بلدانهم، واستمرار الحروب أو الاضطرابات السياسية والظلم وغياب الاستراتيجيات الاقتصادية الشاملة. طالما استمر كل ذلك فان العدد الإجمالي للمغامرين بالهجرة سيتصاعد. هذه ليست مسألة تونسية، بل أصبحت تمس كل الدول النامية الفقيرة والذين يرغبون في الهجرة الدائمة إلى أوروبا والولايات المتحدة، فمن المرجح أن تصبح ظاهرة الهجرة غير الشرعية مسألة تخص الأمن القومي، أكثر منه مسألة إنسانية ظرفية تحل بعد مرور العاصفة.

إن انقلاب 25 يونيو / تموز 2021, ليس هو السبب الرئيسي الذي أدى إلى الانسداد والانقسام, بل هي بسبب أخطاء متراكمة من النخبة السياسية والفكرية, بسبب الاستقطاب الأيديولوجي العميق في المجتمع التونسي منذ الاستقلال, وتونس منقسمة بين الحداثة التغريبية وتيار الهوية. إن انقلاب 25 يونيو / تموز 2021 عاد بتونس من جديد إلى زمن الإحباط والخوف واليأس الذي مسحته عاصفة تونسيامي شتاء 2011.

أخيرا، تونس اليوم دولة بمؤسسات متعثرة وبرلمان متصارع لحد الغياب ومعارضة منقسمة ولوبيات تخدم أجندات دول إقليمية عربية وغربية وإدارة عاجزة على إيجاد حلول لمواطنيها، هذا المواطن الذي سوف يثور من جديد ويقول: التونسي ما هربش "لم يهرب"، التونسي تحقر أي "ظُلم". ■

عبد النور تومي: باحث وأكاديمي من الجزائر، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية، خبير في قسم دراسات شمال افريقيا في مركز أورسام